المحاضرة الأولى: سياسة المدينة: مدخل مفاهيمي

تمهيد: شهد الخطاب الحضري خلال العقود القليلة الماضية صعود مفهوم جديد اصطلح عليه ب "سياسة المدينة"، والذي بات يسجل اليوم اتساع في نطاقات استخدامه داخل دول العالم، بعدما اتجهت الكثير منها إلى الأخذ به في إطار مساعيها الرامية للارتقاء بواقع المدن فيها، وهو الأمر الذي سنحاول الوقوف عليه ضمن أوراق هذه المحاضرة.

أولا. مفهوم سياسة المدينة: يعد مفهوم حديث في مجال الدراسات الحضرية، حيث يعود تاريخ بروزه إلى أقل من 50 سنة، وهي التي تعرف على أنها سياسة عمومية مندمجة وتشاورية وتشاركية وتعاقدية، يتم وضعها من طرف الدولة بإشراك الجماعات الإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني في إطار يضمن تناسق وانسجام مختلف الرؤى والتدخلات في المدينة مع احترام صلاحيات كل طرف، وذلك من أجل تطوير مدن مستدامة واندماجية ومنتجة ومتضامنة، ترتكز على تسيير قائم على الحكامة والشفافية وعلى احترام الفرد وحرياته وعلى إعلام عصري متفتح.

أما "المجلس الوطني للمدن" بفرنسا فيعرف سياسة المدينة بأنها سياسة التجانس والانسجام العمراني والتضامن الوطني اتجاه الأوضاع المزرية التي تعرفها.

- إذن هي سياسة اصلاحية قصدية متعددة الأبعاد تستدعي انخراط المتدخلين من مختلف القطاعات وترتيب وتنسيق تدخلاتهم في اتجاه تحقيق حكامة جيدة وتنمية مستدامة بالمدن الكبرى والمتوسطة والصغرى.

وهي في منظورنا الشخصي: **سياسة محلية تستهدف تسيير الشأن العام لساكنة المدينة وتدبير متطلباتهم وحلحلة مشكلاتهم من خلال تنسيق جهود كافة الفاعلين المحليين العموميين منهم والخواص، وذلك وفق رؤية شمولية تتجاوز المقاربات القطاعية، وتراعي التدابير والاشتراطات التي نصت عليها السياسة الحضرية، بحثنا عن تعاطي أكثر نجاعة مع خصوصية الواقع المحلي لكل مجتمع مدينة.**

ثانيا. عوامل الاهتمام بسياسة المدينة: الاهتمام المتزايد بموضوع سياسات المدن يأتي تكريسا لمجموعة متنوعة من العوامل التي أفضت إلى سعي الكثير من دول العالم إلى الانتباه إليها، والتي من أبرزها نذكر ما يلي:

- التطور الحاصل في مجال الإدارة والفكر الحضري عالميا، من خلال الاتجاه نحو المزيد من اللامركزية الإدارية في التسيير.

- الاحتجاجات والانتفاضات الحضرية التي تعيش على وقعها الكثير من المدن والحواضر في العالم جراء عوامل متعددة.
- تزايد حجم الاختلالات والفوارق السوسيومجالية داخل المدن والمراكز الحضرية
- نضج التجربة الدولية والوعي بأهمية الخصوصية المحلية والتباين الاجتماعي المجالي السائد بين الأقاليم الحضرية في القطر الواحد.
- الفشل الذريع لبرامج التنمية المحلية والاستثمارات العمومية التي جرى تخصيصها لفائدة مراكز المدن من قبل الكثير من الحكومات والدول.
- التزايد المطرد في حجم وحدة مشكلات المدن على مختلف الأصعدة.
- التجسيد الفعلي لأساليب الممارسة الديمقراطية والتسيير التشاركي والحكم الراشد والمواطنة.
- تحير المبادرات المحلية، فقد أثبتت التجارب الدولية نجاعة الكثير من الحلول من هذا النوع.

ثالثا. خصائص سياسة المدينة:

- تجسد سياسة المدينة البعد المحلي للإدارة والتسيير الحضري، والابتعاد عن المركزية والتدخل المباشر للسلطات العمومية في تسيير المدن.
- تحميل أعباء حلحلة مشكلات المدن وتسيير شؤونها إلى الفاعلين المحليين (المجالس البلدية، الإدارات المحلية المختلفة، الساكنة..)
- تكرس البعد التشاركي في التصور والتنفيذ بين مختلف الفاعلين العموميين والخواص، السياسيين منهم والاجتماعيين والاقتصاديين.. إلخ.
- تكرس البعد التكاملي والمنظور الشامل بين القطاعات في التعاطي والتدخل داخل الأوساط الحضرية ومراكز المدن، بدلا من السياسات القطاعية المعزولة والانفرادية.

رابعا. أهمية سياسة المدينة: تكتسي سياسة المدينة أهمية خاصة في

- تفويض الفاعلين المحليين مزيد من الصلاحيات للتعاطي مع المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والمجالية بشكل أكثر ليونة بما يتناسب مع خصوصية كل حالة.
- تجاوز العوائق المركزية وجمود الاجراءات الإدارية والمنظور العمودي في إدارة وتسيير المشاكل.
- تحرير المبادرات المحلية للساكنة وتشجيع الحلول المبتكرة.
- تخفيف الأعباء المالية والضغوط الإدارية والتسيرية على السلطات العمومية.

خامسا. مجالات اهتمام سياسة المدينة: الفلسفة التي تقوم عليها سياسة المدينة تسمح لها بأن تغطي مجموعة متنوعة من المجالات الكبرى بها، على غرار ما يلي:

- إنشاء مرافق الخدمات العامة وتطوير نشاط المدينة: ويعد أحد المتطلبات الأساسية لسياسة المدينة، حيث يؤدي افتقار المدن إلى هذا النوع من المرافق إلى تردي جوانب الحياة فيها، مما يؤثر سلبا على إمكانيات وفرص تطوير النشاط بها.
- جماليات العمران الحضري: ويعد هو الأخر أحد الاهتمامات الأساسية التي تقوم عليها سياسة المدينة، فتحسين مظهر العمران الحضري يتعدى حدود الجوانب العمرانية إلى إبراز الجانب الثقافي للمدينة وما تزخر به من تراث مادي أو غير مادي.
- التنسيق بين الأطراف المعنية: تمثل سياسة المدينة في أحد جوانبها التجسيد الفعلي التواصلي بين مجموعة واسعة من الفاعلين العموميين منهم والمحليين، وتجاوز المقاربات الأحادية ذات الطابع التجاهلي لأهمية باقي شركاء المجال في الارتقاء به نحو الأفضل.
- الهوية المحلية والتعدد الثقافي والعمومية: اهتمامات سياسة المدينة تتعدى حدود الجوانب والتفاصيل الفيزيقية إلى الارتقاء بالجوانب والقضايا الهوية المحلية والحرص على تعزيز دعائم التنوع والتناغم الثقافي بين مكونات الاجتماعية والثقافية المختلفة للمدينة.
- مواجهة التفكك الاجتماعي ومساهمة المواطنين: يعد التفكك الاجتماعي بمثابة خطر حقيقي منبثق عن قوى وعوامل انعزالية، ففي **فرنسا** مثلا، منطلقات سياسة المدينة تمحورت حول تعزيز قضايا التماسك الوطني من خلال تحويله إلى أكثر من مجرد أشكال ملموسة من التعايش في أماكن قريب.

سابعا. المتدخلون في سياسة المدينة: البعد التشاركي الذي تتأسس عليه سياسة المدينة، يجعل منها مسألة تقتضي في إعمالها على أرض الواقع إسهام مجموعة متنوعة من المتدخلين نوجزهم في:

1. السلطات العمومية (دور الدولة كفاعل في سياسة المدينة): تعد السلطات العمومية فاعلا رئيسيًا ومنظم وأحيانًا ضامن لعملية اللامركزية، حيث تلعب دورًا مهمًا في ضمان الاتساق في فئات الإدراك وأدوات المعرفة وإجراءات التدخل.

ويعكس دور الدولة وهامش تدخلها في بلورة سياسات المدن، والأطر المؤسساتية المختلفة التي تسنها لتسييرها، منظورها لمكانة المدن في قلب السياسات العامة وخيارات التنمية المحلية.

1. البلدية: وتعد هي الأخرى فاعل رئيسي في بلورة وتجسيد سياسة المدينة، حيث تعد المسؤول الأول على تسيير إقليم المدينة مجال اختصاصها الجغرافي، والاضطلاع بكافة انشغالات ومتطلبات التنمية المحلية فيه، حيث يتم تخويلها صلاحيات قانونية واسعة في شتى المجالات.

وتشير أدبيات الإدارة المحلية اليوم إلى أهمية تطوير وتعظيم القدرات الإبداعية للسلطات المحلية، حيث من شأن ذلك أن يقود إلى إحداث ثورة في المفاهيم والأساليب التقليدية المتبعة في مجال إدارة وتسيير المدن على صعيد الكثير من مناطق العالم.

2. المراصد الحضرية: وهي عبارة عن هيئات استشارية، تنشأ في صلب الهيكل التنظيمي لإدارة المدينة. تقوم هذه الهيئة بعمليات جمع وتحليل البيانات والإحصاءات والمعلومات في مجالات التنمية الحضرية المختلفة، وتشغيلها ومعالجتها لتتمشى مع متطلبات القياس والمقارنة والنشر والحفظ والاسترجاع عن مجالات تنمية المدينة بهدف العمل على تحسين ظروف الحياة لسكان المدينة. أي تقوم بتحويل المعلومات إلى مجموعة مؤشرات تساعد صناع القرار المسئولين عن التنمية الحضرية في وضع السياسات ورسم الخطط التي تحقق أهداف تنمية المدينة وسكانها سواء تنمية العمران او الاقتصاد أو الاجتماع أو البيئة، أي التنمية الحضرية الشاملة والمستدامة.

3. السكان: ويعدون فاعلين اجتماعيين في نجاح سياسة المدينة أو تعثرها، حيث تناط إليهم مهام المشاركة في تسيير المدن سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، أي عبر ممثليهم من جمعيات محلية ولجان الأحياء، وذلك من خلال تقديم المقترحات والمشاركة في إبداء الرأي والإثراء لتصورات والاستراتيجيات المنتهجة محليا، إلى جانب المساهمة المادية كذلك إذا ما اقتضت مشاريع وبرامج التنمية المحلية ذلك . وهو ما يجعل من دور الساكنة في رسم السياسات والبرامج المؤثرة على حياتهم، لا يقل عن الدور الذي يلعبه المسئولين المباشرين، عن أي مشروع تنموي قيد الاعتماد والتنفيذ، كما نصت على ذلك العديد من الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية على غرار: مؤتمر فانكوفر بكندا سنة 1976، ومن بعده إعلان "قمة الأرض" المنعقد بمدينة **ريو دي جانيرو** سنة 1992.